أزمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

هل تستعصى على الحل.. ولماذا يتأخر العلاج؟

مواقف اقتصادية

على امتداد السنوات الطويلة الماضية يثور جدل صاخب حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة وضرورات تفعيلها واتساع نطاق أعمالها حتى تصبح ركيزة رئيسية من ركائز التنمية والتقدم، ولكن المحصلة النهائية مازالت هزيلة ومتواضعة ولا تتناسب على الإطلاق مع طموحات الاقتصاد المصرى وماتمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قاعدة رئيسية لاقتصاديات الدول الناهضة والمتقدمة على السواء على امتداد خريطة العالم.

ويشير الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية إلى الأهمية الكبرى لهذه النوعية من الصناعات باعتبارها القاعدة التى يرتكز عليها التشكيل الهرمى للصناعة فى أى زمان ومكان بحكم أن النهوض بالصناعات الصغيرة والمغذية يعد الدعم الفعلى والحقيقى للصناعات الأكبر حجما.

وفى ضوء خبرات التقدم العالمى، فإنه كلما ازداد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمكن لقمة الهرم الصناعى أن ترتفع دون حدوث خلل فى التوازنات وصولا للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وزيادة القيمة المضافة فى المكان الصناعى المصرى، حيث تلعب هذه الصناعات دورا بارزا يتمثل فى إسهاماتها فى زيادة الدخل القومى وتوزيعه توزيعا عادلا على امتداد الرقعة الجغرافية، بالإضافة لطبيعة دورها الإيجابى فى رفع قيمة عائد العمل أجر/ساعة ومن ثم العمل على تحقيق الكفاية فى الدخل وزيادة القدرة الإنفاقية للعامل.

ومحصلة ذلك تؤكد أنه لا يمكن لمجتمع صناعى أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة يتفاعل معها أخذا وعطاء على مستوياتها الثلاثة سواء على مستوى الوحدة الإنتاجية وما يرتبط بذلك من رفع وتنمية للمهارات الصناعية لدى الأفراد على مختلف التخصصات أو على مستوى الدور الذى تلعبه بعد وصولها لمرحلة نضج معينة كصناعة مغذية لصناعات أكبر أو على مستوى التجمعات الصناعية ذات التوجه التكنولوجى أو التصديرى.

ويوضح الدكتور نادر رياض أن نهوض الصناعات الصغيرة والمتوسطة يحقق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية القومية فى مقدمتها الأهداف الاقتصادية المرتبطة بضمان التوزيع العادل للدخل القومى وتنمية المدخرات المحلية بما يرفع من معدلات الاستثمار مع توفير المناخ المناسب لزيادة الطلب على الخامات المحلية وما يعنيه فى النهاية من إحلال منتجات محلية محل الواردات وإسهاماته فى دعم جهود تطوير وتحديث التكنولوجيا المحلية الرخيصة، يضاف إلى ذلك توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجى وانعكاس ذلك بصورة إيجابية على مشكلة البطالة على امتداد الرقعة الجغرافية لمصر والإسهام فى رفع قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة كذلك ترسيخ المفاهيم الصناعية المرتبطة بقيم العمل والانضباط والجودة وتحسين الإنتاجية واستعمال الأدوات المناسبة لكل العمليات الإنتاجية الصناعية والخدمية وما يرتبط بها من تشجيع للابتكار على مستوى القرية والمدينة الصغيرة وتوفير فرص عمل ونشاط للأسر لتصبح منتجة من خلال التكامل مع الأنشطة الصناعية الأخرى.

ويؤكد رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات والقرارات تتضمن ما يلى:

د. نادر رياض

١ ـ سرعة إصدار قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة كى ينظم عملها ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة التمويلية السيادية ويقنن من أطر الحوافز والإعفاءات التى تتمتع بها كل حالة.

٢ ـ إنشاء جهاز مستقل للصناعات الصغيرة والمتوسطة دون أن يكون جزءا من كيان أكبر مكبل باهتمامات وأعباء أخرى قد تستحوذ على نشاطه، إضافة إلى إنشاء مجلس تنسيقى أعلى للصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل الجهات العاملة فى هذا القطاع يقوم بتقديم المشورة والتنسيق فيما بين الجهات المختلفة لتنفيذ السياسة القومية للنهوض بتلك الصناعات، وكذا التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ التزام الحكومة بتخصيص ١٠٪ من المشتريات الحكومية سنويا من إنتاج الصناعات الصغيرة.

مع توفير قاعدة بيانات لخدمة تلك الصناعات فيما يتعلق بكيفية الحصول على خاماتها وآلاتها واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية، مع تولى اتحادات العمال والنقابات المهنية العمل على رفع مستوى العمالة فنيا ومهنيا لملاحقة التغيرات المتسارعة مع الالتزام بنفس نوعيات التأهيل المهنى باستعمال البرامج نفسها بأرقامها الكودية المطبقة عالميا، وكذا تحديد الاختصاصات الحرفية المختلفة نوعا والمستويات التخصصية وربط ذلك بمزاولة النشاط.

٣ ـ إنشاء هيئة لتمويل اقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالى لتحقيق ما نصبو إليه من تنشيط لصناعة الآلات من ناحية، وإيجاد فرص عمل جديدة من الناحية الأخرى، خاصة أن انتقال الآلات من يد إلى يد عبر مسيرة النمو الصناعى تعتبر مأمونة بصورة أكثر من رأس المال ذاته، والذى قد يتعرض لاحتمالات أكثر للتآكل والتلاشى والإفلاس. مع تفعيل نماذج أخرى للإقراض مثل شركات التأجير التمويلى والتخصيم وضمان مخاطر الائتمان، إضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فى تدعيم وتنمية قدرات الصناعات الصغيرة والانفتاح على مؤسسات الصناعات الصغيرة عالميا.

٤ ـ زيادة كفاءة التسويق عن طريق اشتراك تجمعات من الصناعات الصغيرة فى المعارض الداخلية والخارجية، وتشجيع الغرف على تنشيط إسهام تلك الصناعات فى المعارض المتخصصة، مع تشجيع المنشآت الكبيرة لتوقيع عقود من الباطن مع المنشآت الصغيرة، وذلك فى إطار القوانين والإجراءات المتعلقة بمناقصات التوريد وتوفير مزايا عينية لذلك.

٥ ـ دعوة وتحفيز المصانع الكبرى على تبنى فكرة «مدرسة المصنع» بالاستفادة من برنامج مبارك ـ كول، مع معاملة الصناعات الصغيرة ضريبيا بتسهيلات وإعفاءات خاصة، إضافة إلى إنشاء بنك للصناعات الصغيرة لتمويل تلك الصناعات وليلعب دورا مماثلا للدور الذى يلعبه بنك الائتمان الزراعى بالنسبة للتنمية الزراعية بمصر، كذلك تخصيص سجل تجارى للصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع إنشاء مأمورية ضرائب مستقلة خاصة للصناعات الصغيرة.